

مؤتمر مكافحة الفساد في آسيا» في الدوحة يشهد دعوات لمحاسبة الحكومات ... حمد بن جاسم يربط مكافحة الفساد بإقامة الحكم الرشيد والديموقراطية

الدوحة - محمد المكي احمد

الحياة // 10/06/08 -

شكلت دعوات المواجهة للفساد، وضرورات المحاسبة للحكومات والمسؤولين، وأهمية الدور المستقل للقضاء، وحيوية دور البرلمانين، إضافة الى الكشف عن خطة قطرية لوضع «استراتيجية وطنية لتعزيز الشفافية والنزاهة»، أبرز العناوين التي شهدتها اليوم الأول لـ «المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد في قارة آسيا»، الذي بدأ اعماله امس بتأكيدات أطلقها رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني بشأن «محاربة الفساد.»

وأشار الشيخ حمد بن جاسم الى خطوات اتخذتها بلاده وبينها اقرار الدستور الدائم عام 2005 وصدور قانون السلطة القضائية وقانون النيابة العامة وقانون مكافحة غسل الاموال، وتعزيز دور ديوان المحاسبة وتأكيد استقلالته باعتباره الجهاز الاعلى للرقابة المالية، وأشار الى تشكيل «اللجنة الوطنية للنزاهة والشفافية عام 2007» بعد مصادقة قطر على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد.

وأوضح الشيخ حمد أن لجنة النزاهة والشفافية كلفت وضع «استراتيجية وطنية لتعزيز النزاهة والشفافية، وإعداد ميثاق لنزاهة الموظفين العموميين»، وأكد أنه «تمكيناً للجنة من ممارسة اختصاصاتها باستقلالية تامة تقرر تبيعيتها لولي العهد القطري الشيخ تميم بن حمد آل ثاني.»

وربط بين مكافحة الفساد وأهمية الحكم الرشيد وضرورة اعتماد الديمقراطية لتحقيقه، وشدد على أهمية «المشاركة الشعبية من دون اغفال الخصوصيات الثقافية الذاتية للمجتمعات»، ولفت الى أن رؤية قطر للديموقراطية لا تعني مجرد التوجه الى صناديق الاقتراع «بل آلية لتحقيق المشاركة الشعبية الفعلية في اطار دولة الدستور والقانون والمؤسسات»، مؤكداً أن «تطبيق الديمقراطية ينبغي ان يحقق مبادئ الشفافية والرقابة والمساءلة كي تكون الديمقراطية الاطار المرجعي للحكم الصالح، وتكون الضمانات الشعبية والمجتمعية وسيلة الرقابة والمساءلة.»

ورأى رئيس الوزراء القطري أن مظاهر الفساد المالي والاداري تشكل عقبة أمام جهود التنمية، وشدد على ضرورة «عدم اساءة استعمال الوظيفة للكسب الخاص أو تغليب اعتبارات المحسوبية على المتطلبات القانونية التي تحكم الوظيفة العامة»، وأكد في تصريحات اهمية دور القضاء في مكافحة هذه المسائل وأنه «سنكون هناك مظلة واحدة ومحكمة واحدة لمتابعة كل هذه القضايا، كما توجد محكمة للفصل في المنازعات.»

وشدد النائب العام في قطر الدكتور علي بن فطيس المري، الذي ترأس جلسة العمل الاولى، في تصريحات على أن الفصل الموجود في قطر بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية اكبر ضمانات للشفافية ومكافحة الفساد، مشيراً الى وجود نيابة في ديوان النائب العام بشأن قضايا المال. وشدد على أنه «لا توجد خطوط حمراء في قطر بشأن مكافحة الفساد، ولا يوجد شخص فوق المساءلة.»

وقال رئيس «اللجنة الوطنية للنزاهة والشفافية» ورئيس ديوان المحاسبة في قطر صلاح بن غانم العلي إن من أهداف المؤتمر تعزيز موقع آسيا في مؤشر الفساد.

ودعا رئيس المحكمة الفيديرالية داتو عبدالحميد الى أن يكون «القضاة مستقلين تماما» وأن لا يتدخل السياسيون في اعمالهم، وحض على أن تلعب القيادات دور القدوة.

أما رئيس منظمة البرلمانيين الدوليين لمكافحة الفساد (كندا) جون وليامز، فحمل بشدة على الفساد «البشع الذي يسرق اموال الشعوب ويعيق التقدم»، وانتقد «السياسيين الذين يسرقون أموال الشعوب» ودعا لإشاعة أجواء المحاسبة للسياسيين الفاسدين (في آسيا)، وحض ايضا على محاسبة الرؤساء ورؤساء الحكومات وأهمية تفعيل دور البرلمانيين في هذا المجال، وتعزيز دور الاعلام في كشف الفساد وتمليك المعلومات للناس. ورأى أن الانتخابات النزيهة تؤدي الى أن تختار الشعوب من يحكمها والى محاربة الفساد وأن الديموقراطية تحقق حكم الشعوب ومساءلة الحكام وهذا يقضي على الفساد ويعزز الرفاهية.